

قضية اليوم

كل محاكمكم باطلة، وصوتنا سيظل يطارده

إبراهيم الامين

حصل ما كان في الحسبان. ليس لقدرتنا على التنمؤ بخطوات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، أو لوجود عملاء سريين لنا داخلها، بل لأن ما جرى التحذير منه، قبل تسع سنوات، مستمر حضوراً، وبقوة. كان منطقياً أن تصل المحكمة في إجراءاتها التعسفية إلى حدود القمع المباشر لمن يطرح أسئلة حول أعمالها. وهي لم تكتف بمماطلة طويلة ومستمرة لسنوات إضافية، وبإنفاق مئات ملايين الدولارات، نصفها من جيب المواطن اللبناني الذي يعاني الفقر والعوز، بل هي تتوسع، اليوم، للحصول على مزيد من مواد العمل، ولانتزاع صمتنا وسكوتنا عن كل البشاعات المرتكبة.

ليس صدفة أن يفرج رئيس المحكمة عن قرار الاتهام في حق «الأخبار» و«الجديد» أمس، لأن هذه المحكمة التي يقول من يقف خلف إقامتها إنها تهدف إلى كشف حقيقة من قتل رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري ومعاقبته، نشرت قرارها بعد 24 ساعة على محاولة الفريق السياسي نفسه، في لبنان وخارجه، تبرئة قاتل رئيس وزراء لبنان سمير جعجع، لا بل تنصيبه رئيساً للجمهورية.

ليس صدفة أن تتهمنا المحكمة، وتطلب منولنا أمامها، في وقت تطاردنا فيه السلطة اللبنانية نفسها التي تدعم المحكمة. من رئيس الجمهورية إلى وزير العدل ومقاتل رئيس حكومة لبنان، إلى نجل رئيس وزراء قامت المحكمة من أجله كل هؤلاء يلاحقون «الأخبار» منذ سنوات طويلة، محاولين إغراقها بالدعاوى القانونية، وبحملات تهريب في الأسواق الإعلانية والتجارية، بمساعدة مؤسسات إحصائية شريكة في هذا الجرم. كل ذلك لمنع «الأخبار» من الانتشار، تماماً كما فعل من يديرهم في مملكة آل سعود التي حجبت موقع «الأخبار» الإلكتروني. ليس صدفة أن يحصل ذلك في الوقت نفسه الذي يلجأ فيه مندوب العدو الإسرائيلي

في لجنة التنسيق الثلاثية (الجيش واليونيفيل وإسرائيل) إلى إعلان رفع حكومته شكوى إلى مجلس الأمن باتهام لبنان بخرق القرار 1701، استناداً إلى «رجل حزب الله الصحافي إبراهيم الأمين» الذي نشر مقالات تؤكد حصول الخرق، وهو الذي سبقته مندوبية إسرائيل في الأمم المتحدة، نفسها، بتقديم وثائق إلى مجلس الأمن تستند فيها إلى «الأخبار» لاتهام لبنان بخرق القرار، وتتهم «الأخبار» بأنها «بوق» لدى حزب الله.

وليس صدفة أن يصدر قرار النشر في وقت يحاول فيه رئيس الجمهورية، ومعه وزير العدل، تجاوز محكمة المطبوعات، وإحالة «الأخبار» على محكمة جنائيات، بغية الوصول إلى عقوبات بالسجن.

وها هي المحكمة التي تزعم أنها جاءت لنحل محل السلطات القضائية اللبنانية، لأن في لبنان قصوراً، مدعية أنها تتحلى بأعلى المعايير الدولية، تطلب سجن الصحافيين، في عقوبة لم يعد لبنان يعترف بها، كما هي حال غالبية دول العالم المحترمة.

أكثر من ذلك، هذه المحكمة تريد، اليوم، ليس تهريب الصحافيين فقط، بل تهريب القطاع التجاري نفسه الذي يقف خلف الصناعة الإعلامية. وما سابقة الإدعاء على شخصيات معنوية (حالة غير موجودة على الإطلاق في المحاكم الدولية) إلا إشارة إضافية إلى سعي من أصدر القرار، ومن يقف خلفه سياسياً وقضائياً، للنيل من المؤسسات التجارية كشركة «الجديد» و«شركة أخبار بيروت». وهي تهدف إلى تهريب هذه المؤسسات وأصحابها والمساهمين فيها، الحاليين أو المحتملين، ولا أحد يعرف ما إذا كانت الاستثنائية ستقود هذه المحكمة إلى تجريم كل تعامل تجاري أو مالي معهما.

في الجانب الوظيفي المباشر من خلف هذا القرار، تعمد المحكمة إلى ممارسة أشنع عملية تهريب على وسائل الإعلام تمهيداً لإصدار أحكام عشوائية، وهي خطوة يريدها الفريق السياسي والقانوني الذي

يقف خلف قرار إنشائها، ويتولى تمويل أعمالها، دافعه إلى ذلك حالة الضعف الشديد التي تعترى عمل المحكمة في القضية الأساسية، بعدما أظهرت تفاصيل كثيرة، سواء تلك التي نُشرت أو تلك التي تسربت ولم تنشر بعد، أن الضعف العام يسود القرار الاتهامي، وأن الأدلة التي يجري الحديث عنها لا تزال تقوم على عملية تقنية قابلة للنقض، كما أظهر خبراء كثر في عالم الاتصالات، وتستند إلى شهود يجري التستر عليهم بحجة الدفاع عنهم، لكنهم أثبتوا في مراحل التحقيق السابقة أنهم دُفعوا، لأسباب مختلفة، إلى الإدلاء بشهادات هي عبارة عن حكايات وأقاويل وتاويلات.

وواضح لنا، كما بالنسبة إلى كل قانوني خبير، أن الاتهام الموجه إلينا إنما يصب مباشرة في خطة فريق الادعاء السياسي والقانوني بإسدال ستارة سوداء كاملة، بحيث لا يطلع اللبنانيون، ولا اهالي المضربين، سواء من المدعين أو المتهمين أو بقية الجمهور، على التفاصيل الضرورية من أعمال المحكمة. تجري تغطية كل ذلك باسم السرية، ويجري القمع باسم مخالفة قواعد حفظ السرية.

إن مشكلتنا مع المحكمة مثثة: أولاً، أنها مرفوضة في مبدئها وانتقائيتها. فهي محكمة تشبه النظام الذي نعاني منه، وهو نظام المقامات الذي يجعل العدالة امتيازاً لكبار القوم، فيما لا بأس أن يبقى آلاف الأشخاص عرضة للمظالم ومن دون أي عدالة... فمع احترامنا وتقديرنا لكل الضحايا، ليس من المقبول أن تكون

اعتصام تضامني

دعا ناشطون وإعلاميون أمس إلى وقفة تضامنية مع حرية الصحافة في وجه قرار المحكمة الدولية عند الخامسة من بعد ظهر اليوم، قرب وزارة الإعلام، قبالة مصرف لبنان.

الخبر

فرسان الستين
54 مرشحاً خارج «الإ



سابقة قضائية لمحكمة الحريري: اتهام شركات إلى جانب

ولكن صديق المحكمة خلص إلى أنه على الرغم من المزايم التي ذكرت أن التسريبات كانت من داخل المحكمة، فإن الأدلة التي جمعت في تحقيقات تشير إلى عدم احتمال أن يكون أي من تلك المعلومات قد أرسل من داخل المحكمة.

لكن القرار اوضح بأن «صديق المحكمة قدم أدلة كافية تفيد بأن تلفزيون الجديد بث في 6 و 7 و 9 و 10 آب 2012 خمس حلقات عنونت «شهود المحكمة الدولية»، وفي كل حلقة من هذه الحلقات، تحدث مراسلون صحافيون إلى أشخاص زعم تلفزيون الجديد أنهم من شهود المحكمة السريين في قضية عياش وآخرين. وبلغ عدد هؤلاء الشهود السريين المزعومين أحد عشر شاهداً، وقدمت بعض المعلومات عن هوية كل واحد من الشهود السريين المزعومين. وإضافة إلى ذلك، زعم

في تلك التقارير أنها تكشف عن تفاصيل حول نوع المعلومات التي قدمها الشهود السريون المزعومون إلى محقق المحكمة. وكان الفحوى الوحيد للبرنامج الكشف عن الشهود السريين المزعومين. وفي ما بعد، نقلت مواد البث إلى موقع تلفزيون الجديد (www.aljadeded.tv) حيث بقيت حتى 4 كانون الأول 2012 على الأقل، وإلى قناة تلفزيون الجديد على موقع يوتيوب (www.youtube.com/user/ aljadededonline) حيث لا تزال معروضة حتى الآن).

وبير القاضي اتهام الزميلة خياط بأنها «نائبة مديرة قسم الأخبار والبرامج

والجمهور العام في قدرة المحكمة وعزمها على حماية شهودها.

وكتب باراغوانات في قراره عن المبادئ الأساسية لحرية التعبير، ومنها حرية الصحافة وحسن سير العدالة. وأكد أهمية الصحافة «باعتبارها الوسيلة التي تتيح للمجتمع أن يرى، ويسمع، وينطق، تبلغ أوجها عندما تتواجه مع سلطة صانعي القرارات العامة، مثل القضاة». غير أنه شدد على «أنه كما يجب على القضاة، يجب على سائر المجتمع ووسائل الإعلام امتثال القانون. وبالنسبة إلى سيادة القانون، لا شيء أهم من عدم عرقلة سير العدالة عن قصد». وهذه المبادئ «لا تمنح بقدرة الصحافة على التعليق على عمل المحكمة، بما في ذلك انتقادها».

التحقيقات

وفي ما خص التحقيق الذي قام به صديق المحكمة، فإنه شمل بداية «مصدر المعلومات التي يزعم تسريبها». وقال القرار ان صديق المحكمة «حقق في جملة أمور شملت ما إذا كان أحد موظفي المحكمة الذين بإمكانهم الاطلاع على مستندات سرية هو الذي كشف المعلومات المتعلقة بهوية الشهود السريين المزعومين. وكنت لأتمنى أن أرى حجة محتملة للدفع بتبرير أي من عمليات النشر استناداً إلى قيام أحد موظفي المحكمة، عن سوء نية، بكشف هوية الشهود السريين المزعومين، واحتمال حدوث ذلك بسبب خلل في أنظمة المحكمة.

و«الجديد» للمثول أمام المحكمة الخاصة لاتهامهم بالتحقير وعرقلة سير العدالة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وثأتي هذه التهم عقب تحقيق في ثلاثة أحداث أجراه صديق للمحكمة اسمه ستيفان بورغون، عينه رئيس قلم المحكمة بناءً على طلب من القاضي دافيد باراغوانات الناظر في قضايا التحقير. واستنتج باراغوانات، عقب تلقيه تقارير مقدمة إليه من صديق المحكمة، أن هناك أدلة أولية في اثنين من هذه الأحداث تبرر قيام إجراءات دعوى التحقير. والتحقيق في الحدث الثالث مستمر.

وبحسب قرار الاتهام فإن، «شركة تلفزيون الجديد ش. م. ل. وكرمي محمد تحسين الخياط متهمتان بما يلي:

- عرقلة سير العدالة عن علم وقصد ببث و/ أو نشر معلومات عن شهود سريين مزمومين.

- عرقلة سير العدالة عن علم وقصد بعدم إزالتها من موقع تلفزيون الجديد و/ أو موقع قناة تلفزيون الجديد على يوتيوب معلومات عن شهود سريين مزمومين.

وشركة أخبار بيروت ش. م. ل. وإبراهيم محمد الأمين متهمان بما يلي:

- عرقلة سير العدالة عن علم وقصد من خلال نشر معلومات عن شهود سريين مزمومين في قضية عياش وآخرين».

وأوضح القاضي الناظر في قضايا التحقير في قراره أن نشر أسماء شهود مزمومين قد يشكل عرقلة لسير العدالة، لأنه يقلل من ثقة الشهود الفعليين

خلال نشر مواد سرية. وحددت الثالث عشر من ايار المقبل موعداً لبدء المحاكمة في مقر المحكمة في لهاي.

وبحسب بيان وزعته المحكمة أمس، استدعي الأمين وخياط و«الأخبار»

أعلنت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، أمس، توجيه الاتهام إلى الزميلين إبراهيم الامين (رئيس تحرير «الأخبار») وكرمي خياط (نائبة مدير الاخبار في قناة «الجديد») بتعمد تحقير المحكمة من

عطلة صيف 2014 - أوروبا

فرنسا، بلجيكا وهولندا - باريس، ديزنيالاند، فرساي، بروج، بروكسل وامستردام مع رحلة اختيارية الى لورد - رحلات الخميس 10/7 والاربعاء 16/7، 23/7، 30/7، 6/8، 13/8، 20/8 - رحلة سياحية 8 ايام

ايطاليا - روما، الفاتيكان، كاپري، نابولي، كاسيا، اسيزي، فلورنسا، البندقية وبادوفا - كل اثنين من 20/7 الى 8/8 - رحلة سياحية 8 ايام

ايطاليا، المانيا والنمسا - البندقية، انسبروك، ميونيخ، سالزبورغ وقيينا رحلات الاثنين 14/7، 21/7، 28/7، 4/8 - رحلة سياحية 8 ايام

اسبانيا - برشلونه، فالنسيا، مدريد، قرظبا، اشبيليا، غرناطة، ماربيللا وميخاس رحلات السبت 21/7 و 28/7 وكل ثلاثاء من 15/7 الى 22/7 - رحلة سياحية 8 و 9 ايام

اسبانيا وفرنسا - برشلونه، كاركاسون، تولوز، لورد، باريس وديزنيالاند رحلات السبت 19/7، 26/7، 2/8، 9/8 - رحلة سياحية 9 ايام

اسبانيا، فرنسا، بلجيكا وهولندا - برشلونه، كاركاسون، تولوز، لورد، باريس، فرساي، ديزنيالاند، بروج، بروكسل وامستردام - رحلات السبت 19/7، 26/7، 2/8، 9/8 - رحلة سياحية 12 يوم

بيروت، سامي الصلح، 389 389 01
جونييه، لا سيبييه: 939 938 09
www.nakhal.com

55 Years